اقتصاد

مصر: تراجع الدولار في السوق السوداء

القاهرة ـ **عادل صبري**

تراجع سعر شراء الدولار في مصر بالسوق الموازية إلى أقل من السعر المعروض في البنك المركزي والبنوك التجارية، في ظاهرة تشهدها الأسواق لأول مرة منذ التعويم الأخير للجنيه نهاية الأسبوع الماضي. وبلغ سعر شراء الدولار في السوق الموازية نحو 47,5 جنيها في السوق السوداء أمس الخميس، بينما بلغ نحو 47,7 جنيها في البنك المركزي، ووصل إلى 47,79 جنيها في بنك مصر. وأرجع محللون في شركات صرافة تراجع الدولار في الأسواق إلى تدفق حزم المساعدات المالية، التي توصلت إليها الحكومة مع صندوق النقد الدولي، والدفعة الأولى من صفقة بيع مدينة رأس الحكمة للصندوق السيادي الإماراتي، واكبه التزام حكومي بالإفراج عن بضائع مكدسة في الموانئ بقيمة 1,7 مليار دولار، مع قبول البنك المركزي اعتمادات إضافية لصرف طلبات الموردين، لتصل قيمة الإفراجات إلى نحو 3 مليارات دولار. وفي السياق، أوضح الخبير الاقتصادي علي الإدريسي لـ«العربي الجديد» أن رفع سعر الفائدة على الجنيه ساهم في تخلي المواطنين عما لديهم من عملة صعبة وتهدئة الضغط على الدولار، بما يدفع إلى تراجعه في السوق، مؤكدا أن «تبني سعر مرن للصرف وتشديد الرقابة على تجارة العملة بالسوق السوداء والذهب ساعدا في ضبط سعر الصرف والتوجه نحو توحيده». وأفاد مصدران لـ«العربي الجديد» بأن أجواء صفقات التمويل التي وقّعتها الحكومة بقيمة إجمالية تصل إلى 40 مليار دولار مع صندوق النقد والإمارات، أوقفت تهافت البنوك والجهات الحكومية التي كانت تلجأ إلى السوق السوداء لتدبير احتياجاتها من الدولار. وأشار المصدران إلى وجود مخاوف لدى المتعاملين في السوق السوداء من التعامل في الدولار بالبيع والشراء، مع استمرار الحملات الأمنية المكثفة على تجار العملة في المحافظات، ومراقبة تطبيقات البيع والشراء المنتشرة على شبكات الإنترنت، للقبض على المتعاملين، وتفضيل الراغبين في الشراء لأغراض السفر أو العلاج والتعليم في الخارج التوجه إلى البنوك لقضاء احتياجاتهم التي وعدت الحكومة بتدبيرها عبر البنوك. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت، في بيان أول من أمس، القبض على عدد من التجار والمتعاملين في الدولار بالسوق السوداء، منذ 6 مارس الماضي، بقيمة تعادل 354 مليون جنيه، مشيرة إلى قيام المتعاملين بعمل مقاصة مع تحويلات بالدولار لمصريين في الخارج، وتجار العملة في المحافظات. وأوضح مصدر بنكي أن ثمة إقبالاً واضحاً على التحويل من الدولار وبيعه للبنوك، فيما يعكف البنك المركزي على تأمين احتياجات البنوك لتمويل الصفقات العاجلة لشراء الأدوية والسلع الأساسية، وهذا ما ساهم في تهدئة الطلب على العملة الخضراء. وتراهن الحكومة على توجه الدولار نحو التراجع، لتصل قيمته إلى أقل من 45 جنيهاً خلال نهاية الشهر الحالي، مستعينة بمزيد من تدفق حزمة مساعدات دولية ضخمة عبر منح وقروض، منها مساعدات أوروبية مرتقبة بقيمة 7,6 مليارات يورو (8,1 مليارات دولار)، لمساعدة الدولة على مواجهة تخفيض قيمة العملة، وتداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة.

(Getty)

هيونداي وكيا تستدعيان 170 ألف سيارة

قررت شركتا هيونداي موتور وكيا الكوريتان الجنوبيتان استدعاء 170 ألف سيارة كهربائية بسبب وجود خلل في البرامج قد يتسبب في فقدان الطاقة أثناء القيادة. وقالت وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل في كوريا الجنوبية في بيان، أمس الخميس، إن هيونداي ستستدعي طوعاً 113916 سيارة كهربائية في البلاد اعتباراً من 18 مارس/ آذار الجاري. ويؤثر الاستدعاء على خمسة من طرازات «Ioniq» و«Genesis». وأشارت الوزارة إلى أن الأخطاء في برنامج وحدة التحكم في الشحن المتكاملة في المركبات الخاضعة للاستدعاء قد تجعل من الصعب تشغيل بطارية منخفضة الجهد، وهو ما يعني أن السيارات يمكن أن تتوقف أثناء التشغيل.

أخبار مختصرة

الاتحاد الأوروبي يحقق مع «علي إكسبريس»

بدأت المفوضية الأوروبية، أمس الخميس، تحقيقاً رسمياً بموجب قانون الخدمات الرقمية (دي إس إيه) بشأن موقع التجارة الإلكترونية الدولي «علي إكسبريس» الذي تديره مجموعة «علي بابا» الصينية بسبب المخاوف المتعلقة بنشر محتوى غير قانوني. ويركز التحقيق على ما إذا كان «علي إكسبريس» قد انتهك القانون في المجالات المتعلقة بإدارة المخاطر وتخفيفها والإشراف على المحتوى وآلية التعامل مع الشكاوى وشفافية أنظمة الإعلان. ودخل قانون الخدمات الرقمية حيّز التنفيذ هذا الشهر، ويهدف إلى إبقاء شركات التكنولوجيا تحت المراقبة في مجالات تراوح من السلوك المناهض للمنافسة إلى ضمان عدم انتشار المعلومات الخاطئة على منصاتها.

صعود البورصة السعودية

صعد المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية «تاسي» بنسبة 0,04% في ختام تعاملات، أمس، ليغلق عند مستوى 12728,53 نقطة، بتداولات بلغت قيمتها 14,3 مليار ريال (3,81 مليارات دولار). وبلغت كمية الأسهم المتداولة، وفق وكالة الأنباء السعودية 468 مليون سهم. وسجلت أسهم 126 شركة ارتفاعاً في قيمتها، فيما أغلقت أسهم 93 شركة على تراجع. كذلك أغلق مؤشر الأسهم الموازية «نمو» مرتفعاً بنحو 308,5 نقاط، ليقفل عند مستوى 26989,4 نقطة، بتداولات بلغت قيمتها 37,7 مليون ريال، وبلغت كمية الأسهم المتداولة أكثر من مليون سهم.

«تشاينا فانكي» العقارية تتجنب الإفلاس

تكافح مطورة العقارات الصينية «تشاينا فانكي» التي لديها التزامات بقيمة 1,28 تريليون يوان (178 مليار دولار) من أجل تجنب أول تخلّف عن سداد مدفوعات سندات على الإطلاق. وتواجه ثاني أكبر شركات التطوير العقاري في الصين سلسلة من السندات التي يستحق سدادها هذا العام، منها سندات قيمتها 600 مليون دولار مستحقة في يونيو/ حزيران المقبل.

وكالة الطاقة الدولية تتوقع عجزاً طفيفاً في إمدادات النفط

باريس ـ **العربي الجديد**

توقعت وكالة الطاقة الدولية حدوث عجز طفيف في إمدادات النفط، بدلاً من الزيادة الضخمة في العرض التي توقعتها الشهر الماضي، مشيرة إلى أن هذه التوقعات تأتي في ظل افتراض مواصلة تحالف «أوبك+» تخفيضات الإنتاج في النصف الثاني من العام. واتفقت السعودية وشركاؤها في «أوبك+» على رأسهم روسيا، في وقت سابق من مارس الجاري، على تمديد قيود الإنتاج بنحو مليوني برميل يومياً حتى منتصف العام. وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير لها، أمس الخميس، إنها تفترض أن الإجراءات ستستمر حتى نهاية عام 2024، مما يعكس «جهود المجموعة لتحقيق التوازن في أسواق النفط». وأضافت الوكالة، التي تقدم المشورة للاقتصادات الكبرى وتتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها، إن «هذه الافتراضات تحوّل توقعاتنا إلى عجز طفيف، بدلاً من الزيادة الضخمة في العرض التي توقعناها في تقرير الشهر الماضي». كذلك عززت الوكالة توقعاتها للطلب العالمي على النفط هذا العام. في حين أن «أوبك+» لم تطبق قيودها الأخيرة بشكل كامل، فإن الإجراءات تساعد على دعم أسعار النفط الخام في مواجهة تباطؤ نمو الاستهلاك والإمدادات الوفيرة من الأميركتين. وأغلقت العقود الآجلة لخام «برنت» عند أعلى مستوى في أربعة أشهر فوق 84 دولارا للبرميل، الأربعاء الماضي، لتواصل صعودها أمس وتلامس 85 دولارا للبرميل. ورفعت وكالة الطاقة توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 110 آلاف برميل هذا العام إلى 1,3 مليون برميل يوميا، بناء على توقعات أميركية أقوى والحاجة المتزايدة إلى وقود السفن، إذ تتخذ السفن مسارات أطول لتجنب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر ضد السفن الأميركية والبريطانية والإسرائيلية تحديدا.
ونتيجة لتحويل السفن مساراتها، ارتفعت كمية النفط على متنها إلى ما يقرب من 1,9 مليار برميل نهاية الشهر الماضي، وهو ثاني أعلى مستوى منذ ذروة جائحة فيروس كورونا، بحسب التقرير. وذكرت الوكالة أن الطلب العالمي على النفط سيبلغ في المتوسط 103,2 ملايين برميل يومياً هذا العام. ومن المقرر أن تجتمع «أوبك+» في الأول من يونيو/ حزيران المقبل، لتقرر ما إذا كانت ستمدد بالفعل التخفيضات إلى النصف الثاني من العام.

عن تداعيات تراجع الأسعار عالمياً على العرب

مصطفى عبد السلام

نظرة في التقرير الأخير الصادر قبل أيام عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) لأسعار الغذاء العالمية تمكننا من رصد عدة مؤشرات إيجابية على مستوى الأسعار والكميات المنتجة ووفرة المحاصيل.
من أبرز المؤشرات تراجع أسعار الغذاء العالمية في فبراير/ شباط، للشهر السابع، وحدوث انخفاض في أسعار جميع الحبوب والسلع الغذائية الرئيسية ومنها القمح والذرة والشعير والذرة الرفيعة، كما أن الأسعار الحالية تعد الأدنى منذ فبراير 2021، وهو أمر مبشر لأسواق الدول المستوردة للغذاء في المنطقة العربية وأفريقيا، ومن المفترض أن تنعكس إيجابا على المواطن في صورة تراجع في أسعار السلع الغذائية والمنتجات المرتبطة بها مثل رغيف الخبز.
وفي المؤشرات أيضا نلحظ أن أسعار الغذاء سارت في أسواق الحبوب نحو التراجع عكس توقعات سابقة بحدوث زيادة كبيرة في الأسعار مبنية على التغيرات المناخية التي أضرت بالدول الكبرى المنتجة للقمح بما فيها الولايات المتحدة والصين وأستراليا، وفرض الدول المنتجة للأغذية قيودا على عملية التصدير خوفا من قفزات الأسعار محليا مثل الهند، التي حظرت تصدير الأرز. كما بنت توقعات زيادة أسعار الحبوب على عامل آخر مرتبط بالحرب على غزة وتصاعد التوترات في البحر الأحمر والهجمات التي تشنها جماعة الحوثي على السفن الإسرائيلية والدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي في حربه، وما خلفته الهجمات وعمليات التوتر من تكاليف مرتفعة على عمليات الإنتاج والنقل والشحن خاصة للسفن المارة عبر باب المندب وقناة السويس، ولجوء السفن العملاقة إلى رأس الرجاء الصالح.
ووفق أرقام فاو، تراجعت أسعار الحبوب بنسبة 5% الشهر الماضي، لتهبط الأسعار بنحو 22,3% عن مستواها قبل عام، وهي نسبة كبيرة، بفضل توقعات بإنتاج وفير من الذرة في أميركا الجنوبية وأسعار قمح تنافسية من كبار المنتجين، وفي المقدمة أوكرانيا وروسيا. كما تراجعت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 1,3% في فبراير مقارنة بيناير/ كانون الثاني، لتنخفض بنحو 11% عن مستوياتها قبل عام وسط توقعات بوفرة الإمدادات من أميركا الجنوبية. هذا التراجع من المفترض أن ينعكس إيجابا على الأسواق العربية المستوردة للحبوب، ومنها مصر وسورية وتونس والمغرب واليمن والأردن والجزائر والمغرب والخليج، فالعرب يستوردون أغذية بأكثر من 100 مليار دولار سنويا، وأي تراجع في الأسعار عالميا من المفترض أن ينعكس إيجابا على الأسواق، خاصة إذا ما علمنا أن دولا عربية هي من كبار مستوردي القمح والحبوب والزيوت على مستوى العالم.

اليمن

السفينة الغارقة نقطة تحوُّل في حرب البحر الأحمر

تواصلت تداعيات غرق السفينة «روبيمار» وسط مخاوف من حدوث تلوث يهدد البيئة البحرية، وفي ظل تحذيرات من ارتدادات اقتصادية سلبية على اليمن جراء توسع حرب السفن

صنعاء ـ **محمد راجح**

باتت السفينة البريطانية الغارقة «روبيمار» نقطة تحول في حرب البحر الأحمر وسط مخاوف يمنية من حدوث تلوث يهدد البيئة البحرية جراء غرق السفينة التي كانت محملة بكمية كبيرة من الأسمدة. ويعيش اليمن على وقع تطورات متلاحقة على المستويات كافة بسبب ما يجري في البحر الأحمر وباب المندب ومختلف الممرات المائية، التي أثرت بنحو بالغ في الاقتصاد الوطني والعملة المحلية، في ظل انهماك استعصى على الجهود الدولية والأممية كافة، وفشلها حتى الآن في تحقيق أيّ اختراق لتضييق الفجوة المتوسعة بصورة مؤثرة بمعيشة معظم سكان البلاد.

يأتي ذلك في الوقت الذي تواصل فيه أحداث البحر الأحمر وحرب السفن في مختلف الممرات المائية اليمنية إلقاء المزيد من الأعباء الاقتصادية والمعيشية والإنسانية والصراع الاقتصادي في البلاد، مع تصاعد الأحداث وتشعّبها، حيث تستهدف جماعة الحوثي للشهر السادس على التوالي السفن التجارة الإسرائيلية والمتوجهة إلى موانئها بسبب عدوانها المتواصل على قطاع غزة.

ودخلت الأحداث المتصاعدة في البحر الأحمر منعطفاً خطيراً، مع استمرار الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بشنّ ضربات عسكرية تستهدف صنعاء وعدة محافظات يمنية منذ مطلع العام الحالي 2024، إذ يرافق ذلك ما يعتبره كثيرون دعاية مضللة تغذي الاضطراب الحاصل في الممرات المائية والأسواق، سواء المحلية أو الدولية، في ظل تجاهل وتغطية واضحة لما ترتكبه دولة الاحتلال الإسرائيلي من حصار ومجازر في غزة. الباحث الاقتصادي عصام مقبل، يقول لـ«العربي الجديد»، إن الأحداث الناتجة من حرب السفن دخلت كما يلاحظ في وسائل الإعلام مرحلة خطيرة تغذي بؤر الصراع الاقتصادي والسياسي المحلي، وخصوصاً الفترة القليلة الماضية منذ استهداف السفينة البريطانية «الغامضة»، حسب توصيف مقبل، حيث تتركز عملية تصاعد الأحداث باتجاه واحد لتأجيج الصراع المحلي مع بروز المخاوف الحكومية من حدوث تلوث يهدد البيئة البحرية اليمنية جراء غرق السفينة «روبيمار» التي يقال إنها كانت محملة بكمية كبيرة من الأسمدة الخطيرة. وتعرضت السفينة البريطانية «روبيمار» في 19 فبراير/ شباط لاستهداف من قبل القوات البحرية التابعة للحوثيين التي تؤكد إصابتها بشكل بالغ، ما أدى إلى توقفها ومن ثم غرقها وسط أنباء تشير إلى حدوث تسرّب بيئي خطير من هذه السفينة.

وضع مقلق

يواصل مقبل رسم صورة مشوشة ومقلقة بوضع مجموعة من التساؤلات عن هذه السفينة، ويقول: ما الذي كانت تحمله؟ وهل مرورها كان مقصوداً لكي يجري استهدافها ومن ثم غرقها بهذه السهولة، بالرغم من استهداف أكثر من 50 سفينة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي ولم يحصل أن غرقت أي سفينة؟

كانت الحكومة المعترف بها دولياً في عدن قد وجهت في 24 فبراير/ شباط الماضي بتشكيل لجنة طوارئ من الجهات المعنية للتعامل مع ما سمّته أزمة السفينة «روبيمار» التي تحمل علم «بليز» وكانت على متنها كما تقول الحكومة حمولة كبيرة من مادة الأمونيا والزيوت والمواد الخطرة، ما يشكل ما اعتبرته تعبداً خطيراً على الحياة البحرية. وتفيد الحكومة في عدن بأنها شكلت خلية أزمة لوضع خطة طارئة للتعامل مع الموقف، ونظراً للإمكانات المحدودة، تؤكد أهمية مساندة جهودها بشكل عاجل، في حين تحذر وزارة النقل الحكومية من التهديدات البيئية الكبيرة جراء التلوث وتدمير الثروة البحرية بسبب الاستهداف المتواصل للسفن. ومن جانبها، تحمّل سلطة الحوثيين في صنعاء الولايات المتحدة وبريطانيا المسؤولية الكاملة عن عملية عسكرة البحرين الأحمر والعربي ومضيق باب المندب وعرقلة حركة الملاحة الدولية، مشيرةً إلى أن هاتين الدولتين وجدتا في الموقف اليمني الإنساني مع مظلومية الشعب الفلسطيني مبرراً مُتخادعاً لوجودهما العسكري في البحرين الأحمر والعربي، من جانبه، يتطرق الباحث الاقتصادي رشيد الحداد في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى ما يصفها بالدعايات الأميركية المضللة التي أثارت مخاوف شركات الشحن العالمية وأدت إلى ارتفاع أجور شحن ونقل الحاويات من الأسواق الدولية إلى الموانئ اليمنية دون استثناء بنسبة تجاوزت 100% خلال الفترة الماضية.

> قلق من التلوث... ومخاوف من الدعاية المضللة

انعكاسات خطيرة

وتحذر وزارة النقل الحكومية في عدن من انعكاسات خطيرة لأحداث البحر الأحمر على الاقتصاد اليمني ونشاط الموانئ في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، جراء توقف سلاسل إمداد النفط والغذاء وبقية السلع، وكذا ارتفاع أجور النقل البحري ورسوم التأمين بصورة مضاعفة، إضافة إلى الانعكاسات السلبية على حياة المجتمع والاقتصاد بشكل عام. وبالرغم من ارتفاع رسوم التأمين على السفن والحاويات على مستوى العالم، إلا أن رسوم التأمين ومخاطر الحرب فرضت على اليمن منذ عام 2015 بحسب حديث الحداد، ولا تزال دون تغيير، رغم حديث حكومة عدن عن تقديم وديعة تأمينية، وفق الباحث الاقتصادي، لرفع هذه الآثار، إلا أنها عجزت عن دفع نحو 52 مليون دولار وديعة تأمينية للسفن. بالمقابل، يرى خبراء اقتصاد أن تصاعد الأحداث يأتي في ظل توسع مظاهر اقتصاد الحرب مع استمرار الصراع بين سلطتي صنعاء وعدن، التي تتجلى في التحايل على الاقتصاد الرسمي وتدميره، ونمو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الخفي، وإنشاء كيانات موازية مهمتها الجباية وإدارة المال العام خارج إطار الدستور والقانون، وطغيان السلب والنهب والابتزاز والعنف ضد المواطنين بهدف السيطرة على الأصول المربحة.

كذلك يتّسم اقتصاد الحرب، في ظل كل هذه المتغيرات والتطورات المتلاحقة، بالمركزية من حيث تعزيز نفوذ المحافظات على الموارد السيادية على حساب دور الدولة المركزية، وتدميره فيه ظاهرتا التهرب الضريبي والتهريب الجمركي مع ارتفاع تكاليف الشحن البحري، إضافة إلى قطع الطرق وحصار المدن، في السياق، أتت الإحاطة التي قدمها المبعوث الأممي إلى اليمن، السويدي هانس غروندبرغ، إلى مجلس الأمن في منتصف فبراير/ شباط الماضي لتضيف المزيد من الضبابية والمخاوف بسبب الوضع في اليمن والمنحى الجديد للصراع الاقتصادي في البلاد، إذ شدد على أن مشهد الوساطة أصبح أكثر تعقيداً الآن بالنظر إلى أن الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق تعصف بها أولويات ومصالح مختلفة. وقال إن تصاعد التوترات الإقليمية المرتبطة بالحرب في غزة، وبشكل خاص التصعيد العسكري في البحر الأحمر، يؤدي إلى تباطؤ وتيرة جهود السلام في اليمن. يأتي ذلك بالرغم من محاولاته، كما قال، لعزل عملية السلام عن «الديناميات» الإقليمية الأوسع، إلا أن الواقع يبرهن بأن جهود الوساطة في اليمن لا يمكن النأي بها عمّا يحدث، فما يحدث على المستوى الإقليمي يؤثر في اليمن، وما يحدث في اليمن يمكن أن يؤثر في المنطقة. الخبير الاقتصادي مطهر عبد الله، يؤكد لـ«العربي الجديد»، أن هناك بالفعل تغيرات جذرية في المشهد اليمني الذي أصبح محكوماً بتطورات حرب السفن في البحر الأحمر، التي تأتي امتداداً للصراع الذي كان دائراً في الممرات المائية اليمنية بين الأطراف المتنازعة مع استهداف الحوثيين لموانئ التصدير الحكومية وتوقف تصدير النفط، لافتاً إلى أن ما يجري في البحر الأحمر سيكون له تأثير مفصلي في مسار الأحداث والأوضاع المحلية والاقتصاد الوطني وعملية السلام بشكل عام.

تداعيات اقتصادية خطيرة لحرب البحر الأحمر (فرانس برس)

عقبات تواجه «المالية اليمنية»

بحث وزير المالية اليمني سالم بن بريك، مع رئيس القسم الاقتصادي في السفارة البريطانية لدى اليمن فكتوريا جيمس، أبرز التحديات واوجه الدعم بالجوانب الفنية. واستعرض اللقاء اول من امس، التحديات التي تواجه وزارة المالية والمصالح التابعة لها خلال اداء العمل، ومستوى الدعم الفني المقدم من الجانب البريطاني، وابرز الاحتياجات المطلوبة من الدعم الفني لمواصلة الوزارة والمصالح جهودها للنهوض بمستوى العمل.

إسواق

سورية تستورد أغذية من مصر لإطفاء الأسعار

لم يعد أمام النظام السوري إلا اللجوء لاستيراد العديد من السلع الغذائية من أجل إطفاء نيران الغلاء القياسي المتواصلة، وسط عجز حكومي عن حل الأزمة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تتجه سورية إلى الاعتماد على استيراد العديد من السلع الغذائية من مصر من أجل كسر موجة الغلاء المتواصلة خلال الفترة الأخيرة. وفي هذا السياق، قال الاقتصادي السوري محمود حسين: لم يكن من بد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعار كيلوغرام الثوم بالسوق السورية إلى 80 ألف ليرة والبطاطا إلى أكثر من 10 آلاف ليرة، ومصر هي الوجهة المرشحة لسد عجز النقص السلعي بالسوق السورية. ويكشف حسين أن حكومة بشار الأسد وافقت على استيراد «كميات محددة من البطاطا والثوم» على ألا تزيد الكميات عن 30 ألف طن لكل منهما بشكل إسعافي ريثما تخرج العروة الربيعية، مشيراً خلال حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن رئيس مجلس الوزراء بالنظام السوري حسين عرنوس وافق على توصية اللجنة الاقتصادية باستيراد البطاطا من مصر، والثوم بغض النظر عن بلد المنشأ. وأضاف حسين: مصر هي المرشحة لسد العجز بالبطاطا والثوم، كما ترفد السوق السورية بالأرز والسكر الأبيض المكرر ودقيق القمح والمنتجات الورقية. ويضيف الاقتصادي السوري أن موافقة الاستيراد «جاءت مشروطة» سواء البلد المصدر كمصر أو كمية المستوردات 30 ألف طن بطاطا ومثلها ثوم، كما نصت الموافقة على شرط الزمن، وهو حتى 15 إبريل/ نيسان المقبل كحد أقصى.

وتشهد أسعار البطاطا والثوم والمنتجات الاستهلاكية عامة ارتفاعات كبيرة بالسوق السورية زادت عن 100% خلال شهرين، لكن أسعار البطاطا والثوم شهدت ارتفاعاً غير مسبوق في الأسواق، بعدما وصل سعر كيلوغرام الثوم إلى 80 ألف ليرة، والبطاطا إلى 10 آلاف، بحسب مصادر من العاصمة السورية دمشق (الدولار = نحو 1400 ليرة).

من جهته، يكشف عضو لجنة الخضر والفواكه في سوق الهال بمدينة دمشق محمد العقاد عن آلاتفاق على استيراد 30 ألف طن من البطاطا المصرية إلى سوق الهال، وأشار إلى أن الكميات الداخلة يتم استيرادها عن طريق القطاع الخاص وفقاً لتوصيات اللجنة الاقتصادية التي سمحت للتجار بالاستيراد. وقال العقاد في تصريحات صحافية، أول من أمس، إن كامل الكميات المستوردة والبالغة نحو 30 ألف طن من البطاطا المصرية ستدخل إلى السوق خلال الـ15 يوما القادمة، وتوقع أن يؤثر ذلك على الأسعار دون تحديد النسبة، وأرجع الموضوع إلى العرض والطلب.

وحول استمرار تصدير غذاء السوريين إلى الأسواق الخليجية رغم تراجع المعروض وارتفاع الأسعار بالسوق المحلية، يضيف العقاد: «الكميات المصدرة انخفضت إلى نحو 5 برادات يوميا، بسبب توقف تصدير الخضروات خلال الفترة الحالية، وأن أغلب ما تم تصديره حاليا هو الإجاص والتفاح والحمضيات». وتضيف المهندسة السورية، متحدثة لـ«العربي الجديد»، أن العلة بالتخطيط الزراعي وترشيد ودعم الفلاحين ليتوجهوا إلى زراعات محددة، كما من الضروري النظر لكفاية السوريين أولاً وعدم التصدير لكسب الدولار ولو على حساب جوع وحاجة المستهلكين. وحول ارتفاع أسعار البطاطا هذا العام جاء بعد تراجع المساحات المزروعة بسبب ارتفاع سعر بذور البطاطا أربعة أضعاف مقارنة بالعام الماضي، فاقتصرت زراعة هذه المادة في منطقة القلمون بالدرجة الأولى، فنقص العرض وزاد الطلب وارتفعت الأسعار.

بعض المنتجات خلال فترة معينة، فمثلاً ارتفاع أسعار البطاطا هذا العام جاء بعد

تراجع المساحات المزروعة بالبطاطا (الأناضول)

طاقة

تحديات الربط الكهربائي بين الخليج والعراق

مسقط ـ **كريم رمضان**

يواجه الربط الكهربائي بين العراق ودول الخليج العربية عراقيل تهدد تشغيل مرحلته الأولى المخطط لها نهاية العام الجاري 2024، بينها وجود بعض المخلفات الحربية في أماكن تنفيذه بالعراق، ما قد يزيد من معاناة بغداد من انقطاعات الكهرباء هذا العام. كومن المقرر أن يمتد خط الربط، الذي تصل تكلفته إلى 228 مليون دولار، من محطة الوفرة في الأراضي الكويتية إلى محطة الفاو جنوب العراق، بسعة تصل إلى 600 ميغاواط في المرحلة الأولى. وحسب الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي، أحمد الإبراهيم، فإن العمليات التشغيلية في مشروع الربط مع العراق وصلت إلى 64%، مشيراً إلى أن العمل جار على المسار داخل الأراضي العراقية، بهدف تسريع عملية الإنجاز لتجاوز عراقيل التنفيذ، حسبما أورد تقرير نشرته صحيفة «الرياض» في 6 مارس/آذار الجاري.

وتنتظر هيئة الربط الكهربائي الخليجي التقرير النهائي من مكتب استشاري يعمل على وضع دراسة بخصوص إجراء تغييرات في المسار المحدد سلفًا لمسار مشروع الربط مع العراق، وتحديد طبيعة العمل في المرحلة المقبلة، حسبما ذكرت صحيفة مال السعودية. يشير الخبير الاقتصادي، محمد النائر، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج من شأنه أن يساعد كثيرا في إحداث تنمية اقتصادية في العراق، ويمثل نواة لخطة مستقبلية أيضا، ليس لإمداد العراق بالكهرباء فقط، ولكن لإمداد مصر والأردن في المرحلة المقبلة أيضا. ويضيف النائر أن الربط الكهربائي يمثل مقدمة لتصدير الطاقة من الخليج إلى دول قارتي آسيا وأفريقيا بأسعار تفضيلية، علما بأن بعض الدول قد لا تكون لديها القدرة، أو الإمكانيات لإنشاء سدود أو محطات حرارية أو غيرها من المشروعات المكلفة، وبالتالي يمثل الربط الكهربائي تلبية فاعلة لاحتياجاتها. ومن زاوية المصلحة العراقية، يمثل الربط الكهربائي مشروعا ضروريا لتحريك عجلة الإنتاج في العراق، الذي تضرر كثيرا في قطاعه الصناعي بسبب نقص الكهرباء، وبالتالي فإن إنجاز الربط الكهربائي مع دول الخليج من شأنه أن يزيد معدلات الإنتاج، ويقلل من معدلات البطالة ويساعد في تحسين مستوى الاقتصاد العراقي بنسبة كبيرة، بحسب النائر. ويرى النائر ضرورة أن يكون مشروع الربط الكهربائي، المقرر أن يكتمل بنهاية العام 2024، مقدمة لدخول المزيد من الاستثمارات الخليجية إلى العراق، وزيادة مستوى التكامل بين الجانبين ليس على مستوى الطاقة فقط، بل على مستوى اقتصادي، يشمل تدوير عجلة الإنتاج الصناعي بصورة عامة في العراق، إضافة إلى ربط الطرق والسكك الحديدية وغيرها من الوسائل الأخرى التي تسهل عملية نقل المنتجات والأفراد. ولنجاح المشروع، يشدد النائر على ضرورة التعاطي الحكومي معه باعتباره جزءا من «عملية اقتصادية متكاملة»، وليس باعتباره حلا لتوفير الكهرباء والطاقة فقط.

وفي السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي، حسام عايش، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أن الربط الكهربائي يمثل مشروعا عربيا منذ نهاية القرن الماضي، وأنجزت فيه الكثير من الخطوات، لكن المشكلات الإقليمية العربية المختلفة أوقفت أو قللت من مفعول هذه الاتفاقية، وبالتالي كانت الاستعاضة عنها باتفاقيات ثنائية. وفيما يتعلق بالنتائج المترتبة على الربط الكهربائي، يرى عايش أن آفاق المشروع أبعد من مجرد الحضور الاستثماري الخليجي في داخل العراق، إذ سيحمل معه حضورا اقتصاديا وسياسيا لاحقا عبر عوائد تحويل الفائض في الطاقة الكهربائية لدى دول الخليج لبيعها أو تصديرها للعراق ولغيره من الدول في مراحل لاحقة. غير أن عايش يشير إلى أن جهات عراقية فاعلة ومؤثرة ولها حضورها في المشهد السياسي، ربما تتأثر من تحويل «ربط الطاقة» العراقي من إيران إلى الدول الخليجية العربية، ويتوقع أن يواجه مشروع الربط تحديات في إكماله، ما يستدعي متابعة الجهات العراقية المختلفة وشرح العوائد الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي تترتب على هذا الربط، فضلا عن عائده الاقتصادي لصالح العراق.

مقابلة

أجراها **أسامة سعد الدين**

أكد نائب الرئيس التنفيذي لشركة «برزان القابضة»، محمد احمد المري، في مقابلة مع «العربي الجديد»، أن الشركة المملوكة لوزارة الدفاع القطرية، تهدف إلى تعزيز وتوطين الصناعات الدفاعية

محمد أحمد المري

«برزان» تعمل على توطين الصناعات الدفاعية في قطر

التزام الشركة بالمساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي

■ كيف ساهمت «برزان القابضة» في إحداث نقلة نوعية في قطاعي الدفاع والأمن في قطر؟ وما الأهداف الرئيسية وراء إنشائها؟

تأسست «برزان القابضة» رسميا في عام 2016، وهي مملوكة لوزارة الدفاع في قطر 100%، وتقوم على ثلاث ركائز وهي: الاستثمار في مجالات الدفاع، والبحث والتطوير في نفس المجال، والمشتريات الاستراتيجية. وتهدف الشركة إلى تعزيز وتوطين الصناعات الدفاعية في المنطقة في دولة قطر، وبكفاءات قطرية لتلبية احتياجات السوق المحلي والسوق العالمي. وأوكلت لها مهمة تعزيز السيادة القطرية ودعم التنمية طويلة الأجل لرأس المال البشري والقوات المسلحة من خلال الشراكات العالمية التي تعزز البحوث والتطوير، والاستثمار في تطوير التقنيات المبتكرة.

وقد أثبتت الشركة منذ إنشائها قبل 8 سنوات، أهميتها كمركز للمعرفة ومساهم أصيل في تطوير الجيل الجديد من تقنيات الصناعات الدفاعية من خلال مشاريعها العالمية والشركات التابعة لها، والاستفادة من الخبرات المتميزة في مجالات الأمن الجوي والبحري والبري والأمن السيبراني والتدريب والاستشارات والأنظمة القتالية لتلبية متطلبات القطاعات الأمنية والعسكرية.

■ ما هي أبرز منتجات الشركة؟ وهل تمتلك مصانع في قطر أو خارجها؟

تمتلك برزان القابضة، عدة مصانع في دولة قطر كمشاريع استراتيجية، ومنها مصنع بارود للمذخيرة، ويتم ضمن خطوط الإنتاج تصنيع ذخيرة (9 ملم - 5,56 ملم – 7,62 ملم – 12,7 ملم)، وكل خطوط الإنتاج تعمل بسواعد قطرية 100%، وإنتاج المصنع يغني عن الحاجة لاستيراد الذخيرة من أي دولة خارجية.

والمصنع الثاني هو بالشراكة مع شركة «Bindig» الإيطالية، ويختص في تصنيع الأسلحة الخفيفة المسدسات 9 ملم والرشاشات، تلبية لاحتياجات القوات المسلحة القطرية.

■ ألا يجري التفكير بمشروع للطائرات المسيرة «درون»؟ لدينا فريق كامل مختص في الذكاء الاصطناعي، وفي أنظمة الطائرات بدون طيار سواء درون أو UAV أو USV أو UGV، وركزنا في معرض «ديمدكس» الثامن على منظومة القيادة والسيطرة الوطنية وهي العصب الأساسي، أما صناعات الدرون لا يوجد حاليا التركيز عليها كثيرا، ونركز على العقل المشغل لهذه المنظومات الدفاعية.

■ وماذا عن اتفاقيات الشراكة والتعاون الدولية؟ وما هي أبرز التحالفات؟

شراكاتنا الدولية لها دور مؤثر وجوهري في تحقيق رسالتنا الكلية وأهدافنا، المتمثلة في تعزيز سيادة دولة قطر ودعم تنميتها على المدى الطويل، ونحرص على إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون مع الجهات والمؤسسات العالمية الرائدة، ذات الخبرة في قطاعي الدفاع والأمن، وبالتالي خلق قيمة مستدامة للبلاد. ونتعاون مع العديد من الشركات الرائدة في مجالي الدفاع والأمن. وهذا يمكننا من الحصول على أكثر التقنيات ابتكارا وتطويرها، وإنشاء أفضل الممارسات لضمان الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بحماية أراضي دولة قطر وشعبها، كما تفتح مثل هذه الشراكات المجال لإيجاد مصادر دخل جديدة وزاخرة للبلاد.

ومن بين مشاريعنا المشتركة في هذا السياق، شركة «راينميتال» برزان للتكنولوجيات المتقدمة (RBAT)، التي تطور الحلول الشاملة لمواجهة التهديدات الناجمة عن انتشار الطائرات المسيرة، ونعمل في إطار هذا التعاون على تطوير تكامل النظم القطرية، برنامج القيادة والتحكم، لنشر المركبات القتالية ذاتية التحكم.

وتم توقيع أول عقد مع القوات المسلحة ممثلة بالدفاع الجوي، لإنشاء منظومة وطنية خاصة بالمضادات للطيارات المسيرة.

■ وماذا عن الشراكات مع تركيا؟

لدينا عدة شراكات مع تركيا، أهمها مع BMC «بي أم سي» ومقرها في الأراضي التركية، وتمتلك برزان فيها حصة بنسبة 50%، وهذه الشركة مختصة في المدرعات وناقلات الجند، وفي صناعة محركات المدرعات، ومضى على هذه الشراكة نحو 7 سنوات، ونحقق الأهداف المطلوبة وتعتبر القوات المسلحة التركية أكبر مشغل لها بـ 2500 مدرعة.

أخبار

اتفاقيات لتسريع الصادرات في الأردن

وقّعت 93 شركة أردنية، 20 منها لسيدات أعمال، أو هنّ شريكات فيها: اتفاقيات المرحلة الأولى من برنامج تسريع الصادرات، الذي تنفذه شركة بيت التصدير. وحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، يُعد البرنامج الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 5 ملايين دينار، جزءا من الاستراتيجية الوطنية للتصدير، عبر صندوق دعم الصناعة، وتنفيذا لرؤية التحديث الاقتصادي. ويهدف البرنامج إلى مساعدة 150 منشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي في جميع محافظات المملكة، إلى الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق المستهدفة وتمكينها من دخول هذه الأسواق، من خلال العمل على رفع جاهزيتها التصديرية وزيادة قدرتها التنافسية.

وينفذ البرنامج على مرحلتين: الأولى الحصول على الدعم المالي بتكلفة إجمالية تبلغ 2,4 مليون دينار، لإعداد الدراسات السوقية للأسواق التصديرية المستهدفة من قبل المنشآت الصناعية باستيفاء، المنشآت الراغبة في التسجيل شروط مرجعية معينة. والثانية دعم تنفيذ خطة التصدير للمنشآت الصناعية في الأسواق المستهدفة.

نمو القيمة السوقية للبورصات العربية

حققت القيمة السوقية للأسواق المالية العربية المدرجة في قاعدة بيانات المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، مكاسب بنحو 3,08 بالمائة، ما يعادل 135,75 مليار دولار، بنهاية شهر فبراير/شباط، مقارنة بنهاية شهر يناير/كانون الثاني 2024.

وبحسب «النشرة الشهرية لأسواق المال العربية» الصادرة عن صندوق النقد العربي، شهدت ثماني بورصات عربية مُضمنة في المؤشر المركب ارتفاعاً في شهر فبراير من عام 2024، في حين سجلت ست بورصات عربية تراجعاً في نهاية شهر

فبراير من عام 2024. في هذا الصدد، تصدرت السوق المالية السعودية البورصات العربية على صعيد الارتفاع المسجل في القيمة السوقية، حيث ارتفع مؤشر البورصة بنحو 4,85 بالمائة، تلتها بورصتا الدار البيضاء، ودمشق بنحو 4,58 و3,12 في المائة على الترتيب. وسجلت بورصات كل من قطر ودبي وتونس والكويت ارتفاعاً بنسب تراوحت بين 2,05 و2,75 بالمائة، كما سجلت البورصة المصرية تحسناً بنحو 1,57 بالمائة.

معدل التضخم يتراجع في السويد

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء السويدي، أمس الخميس، أن معدل التضخم تراجع بنسبة أكبر من المتوقع خلال فبراير/شباط الماضي، وذلك بعد ارتفاعه خلال يناير/ كانون الثاني الماضي.

وقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 4,5% على أساس سنوي في فبراير الماضي، بعدما ارتفع بنسبة 5,45% خلال يناير الماضي. وكان الاقتصاديون قد توقعوا تراجع معدل التضخم إلى 4,7%، بينما ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة 1,17% و308%.

وارتفعت تكاليف الخدمات بوتيرة أبطأ بلغت 9,42% مقابل 10,05% خلال يناير الماضي، ويرجع ذلك إلى انخفاض تكاليف الكهرباء، بنسبة 120,7%. وقد ارتفعت أسعار المستهلكين على أساس شهري بنسبة 0,2% خلال فبراير الماضي، بعدما انخفضت بنسبة 0,1% خلال يناير الماضي.

مال وسياسة

تتسع جبهات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فبعد صراع الرقائق الإلكترونية وصناعة الطاقة الشمسية وبناء السفن، يمتد الصراع إلى «تيك توك»، حيث أقر مجلس النواب الأميركي مشروع قانون من شأنه أن يؤدي لحظره، إذا لم تقم الشركة المالكة ببيعه

أميركا والصين
حروب بلا دماء من «تيك توك» إلى الرقائق والسفن

نيويورك ـ **العربي الجديد**

توسع الولايات المتحدة الأميركية جبهة الحرب التجارية مع الصين، لتصل إلى تطبيق المقاطع المصورة الشهير «تيك توك»، والذي يبدو أنه يحمل أبعاداً انتخابية أيضاً، بعدما تركز الصراع في السابق على جبهات الرقائق الإلكترونية والطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية وبناء السفن. أقر مجلس النواب الأميركي بأغلبية ساحقة، الأربعاء، مشروع قانون يجبر «تيك توك» على الانفصال عن الشركة الصينية المالكة له تحت طائلة حظره في الولايات المتحدة. وصوّت 352 نائباً لصالح القانون المقترح و65 ضدّه، في لحظة توافق نادرة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في واشنطن. يعد التشريع أكبر تهديد حتى الآن للتطبيق الذي اكتسب شعبية كبيرة في جميع أنحاء العالم، فيما أثار مخاوف لدى حكومات ومسؤولي الأمن بشأن ملكيته الصينية والتبعية المحتملة للحزب الشيوعي في بكين. لكن مصير مشروع القانون غير معروف في مجلس الشيوخ حيث تعارض شخصيات كبيرة اتخاذ مثل هذا الإجراء الجذري ضد تطبيق يحظى بنحو 170 مليون مشترك في الولايات المتحدة. ويتعين على الرئيس جو بايدن التوقيع على مشروع القانون الذي يُطلق عليه رسمياً «حماية الأميركيين من التطبيقات الخاضعة لسيطرة خصم أجنبي» ليصبح قانوناً، وفق ما أفاد البيت الأبيض.

«منطق قطّاع الطرق»

غداة تبني مجلس النواب الأميركي مشروع القانون، وعدت بكين باتخاذ «الإجراءات اللازمة» للرد من أجل حماية مصالح شركاتها في الخارج، واتهمت واشنطن باتباع «منطق قطّاع الطرق»، بينما أكد رئيس المنصة شو زي شيو أنه سيدافع عن شبكته، داعياً مستخدميها في الولايات المتحدة إلى إسماع صوتهم. وقال ناطق باسم وزارة التجارة الصينية إن بكين «ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية حقوقها ومصالحها المشروعة بحزم». كما قال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ونبين رداً على سؤال عن مشروع القرار الأميركي «حين يرى شخص ما شيئاً جيداً لدى شخص آخر وبحاول أن يأخذه لنفسه، فهذا منطق قطّاع طرق بالتأكيد». وأكد أن تبني مشروع القانون «يضع الولايات المتحدة على الجانب المعاكس من مبادئ المنافسة العادلة والقواعد الاقتصادية والتجارية الدولية». وبعد إقرار مشروع القانون، كتب شو زي شيو متوجهاً إلى مستخدمي الشبكة «لن نتوقف عن الدفاع عنكم وسنواصل بذل كل ما في وسعنا، بما في ذلك ممارسة حقوقنا القانونية لحماية هذه المنصة الرائعة التي بنيناها معكم». وأضاف «اجعلوا أصواتكم مسموعة». وتابع أن القانون يعرض «300 ألف وظيفة» في الولايات المتحدة للخطر، ويهدد خصوصاً بحرمان «الشركات الصغيرة التي تعتمد على تيك توك» من إيرادات «بمليارات الدولارات». ويعتقد عدد من المسؤولين الأميركيين أن منصة مقاطع الفيديو القصيرة والمسلية تسمح لبكين بالتجسس على المواطنين والتلاعب بهم. ونفت الشركة مراراً أن تكون نقلت معلومات إلى السلطات الصينية، وأكدت أنها سترفض أي طلب محتمل من هذا النوع. وقال زعيم الديمقراطيين في مجلس النواب حكيم جيفريز، إن نص القانون «لا يحظر تيك توك» بل يهدف إلى «حل قضايا الأمن القومي المشروعة وحماية البيانات المتعلقة بعلاقة الحزب الشيوعي الصيني بشبكة اجتماعية». لكن متحدثاً باسم تيك توك قال لفرانس برس إن «هذه العملية نُفّذت سراً والنص قُدّم بشكل عاجل لسبب واحد» هو «حظر» الشبكة. وأضاف «نأمل أن يأخذ مجلس الشيوخ الحقائق في الاعتبار ويستمع إلى ناخبيه ويدرك تأثير (الحظر) على الاقتصاد». وكانت الصين حذرت قبل تصويت مجلس النواب من أن حظر تيك توك من شأنه أن يقوض «ثقة المستثمرين الدوليين» و«سيرتد على المتخذ»، على حد قول متحدث بلوماسي صيني.

ويطلب مشروع القانون من «بايتدانس» الشركة الأم لتيك توك بيع التطبيق خلال 180 يوماً، وإلا سيتم حظره من متجري التطبيقات آبل وغوغل في الولايات المتحدة. ولم يتقدم أي مشتر محتمل بأي عرض رسمياً. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أن بوبي كوتيك الرئيس السابق لشركة ألعاب الفيديو «أكتيفيجن بليزرد» عبّر لجامع يمينغ أحد مؤسسي «بايتدانس» عن اهتمامه بالتطبيق. ومن الصعب تقدير قيمة تيك توك لا سيما في حال بيعه قسراً. وفي 2020، حددت الشركة الأم سعر التطبيق بستين مليار دولار عندما أرادت حكومة دونالد ترامب إجبارها على التخلي عنه، حسب وكالة بلومبيرغ الأميركية. وحظرت ولايات أميركية عدة والحكومة الفدرالية استخدام التطبيق على الأجهزة الرسمية للمسؤولين الحكوميين، مشيرة إلى مخاطر الأمن القومي. في المقابل، عبر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عن رأي مخالف، يوم الاثنين الماضي، مؤكداً معارضته حظر التطبيق لأنه سيعزز موقع ميتا، المجموعة المالكة لإنستغرام وفيسبوك الذي يعتبره ترامب «عدو الشعب». وقد حاول ترامب في 2020 انتزاع البسطرة على تيك توك من «بايتدانس» لكن المحاكم الأميركية منعته من تحقيق ذلك. ونفى ترامب الاتهامات بأنه غير لهجته لأن جيف باس أحد المستثمرين الرئيسيين في تيك توك هدد بعدم المساهمة بعد الآن في تمويل الحملات الانتخابية للجمهوريين.

جبهات أخرى للصراع

وامتداد الصراع بين أميركا والصين إلى تيك توك هو الأحدث في الحرب التجارية الشرسة الدائرة منذ نحو سنوات والتي بدأها ترامب وتسلم بايدن رايتها، والتي طاولت الرقائق الإلكترونية وصناعة ألواح الطاقة الشمسية الرخيصة والسيارات الكهربائية شديدة المنافسة وحتى بناء السفن. وتشهد صناعة الطاقة الشمسية الأميركية ضجة بشأن الألواح الشمسية الصينية الرخيصة، والتي ساعدت في خفض الأسعار العالمية إلى النصف في العام الماضي، وهي نعمة لمطوري الطاقة المتجددة ولكنها تمثل تهديداً للمصنعين المحليين أثناء محاولتهم بناء سلسلة توريد محلية مناسبة للطاقة المتجددة والتحول الأخضر، وفق صحيفة فايننشال تايمز البريطانية. وضاعفت الصين طاقتها الإنتاجية العام الماضي من ألواح الطاقة الشمسية، وتنتج الآن ألواحا أكثر بثلاثة أضعاف من الطلب العالمي، وفقا لوكالة الطاقة الدولية وشركة الاستشارات الدولية «وود ماكنزي». ردا على ذلك، يقول المصنعون في أميركا الشمالية إنهم يخفضون خطط التوسع، على الرغم من الحوافز السخية المقدمة من قانون بايدن التاريخي للحد من التضخم. كذلك فإن صناعة الرقائق واحدة من أبرز الأمثلة على التوترات المتزايدة بين واشنطن وبكين، حيث لم تقتصر الجهود الأميركية على تقييد المنتجات الصينية على أرضها وإنما سعت للضغط على الدول الأخرى لعدم تصدير الرقائق المتطورة إلى الصين او تكنولوجيا التصنيع إليها، ما جعل تداعيات الصراع تؤثر على القطاع في جميع أنحاء العالم.

وقد توقفت شركتا «سامسونغ» و«إس كيه هاينكس» في كوريا الجنوبية، الشركتان الرائدتان في صناعة رقائق الذاكرة على مستوى العالم، عن بيع معدات صناعة الرقائق المستعملة خشية وقوعها تحت قيود التصدير الأميركية، مع تخزين الأجهزة المستعملة في المستودعات بدلاً من طرحها في السوق الثانوية. كما أصبح بناء السفن ساحة للمعركة الأحدث وربما الأكثر أهمية. فقد انتقدت نقابة عمال الصلب المتحدين توجيه انتقادات لاذعة وحادّة إلى هذه المؤسّسة الدولية التي وردت 340 مرّة في كتابه، وهو عدد كبير إذا ما قارناه بالـ 64 مرّة التي ذُكرت فيها كلمة العولمة التي تمثّل الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب. فقد أفادت مجلة «الإيكونوميست» البريطانية، بأسلوب ساخر وتهكّمي، في مراجعتها لهذا الكتاب أنّ العنوان الأكثر دقّة له هو «صندوق النقد الدولي وسخطي» في إشارة إلى سخط ستيغليتز من الصندوق.

وفور صدور الكتاب، نظّم صندوق النقد الدولي ندوة تحت عنوان «ستيغليتز، صندوق النقد الدولي والعولمة» Stiglitz, the IMF and Globalization قدّمها توماس داوسون، مدير إدارة العلاقات الخارجية في الصندوق، والذي ردَّ بدوره الصاع صاعين إلى ستيغليتز، واصفاً الحقائق التي وردت في كتابه بالبغيضة والكاذبة. كما استهجن داوسون الذي تحدّث بلسان الصندوق انتقال ستيغليتز من كونه كبير الاقتصاديين في البنك الدولي إلى كبير منتقدي صندوق النقد الدولي وتهكّم كثيراً على تحسُّن مهاراته باعتباره صانع سياسات بعد فوات الأوان. في إشارة منه إلى عدم اكتراث المؤسّسات الدولية ولا سيّما الصندوق بآرائه وتوصياته، لم يرتدع ستيغليتز عن انتقاد الصندوق. لكنّه خفّف الجرعة قليلاً في كتابه الذي نال استحساناً كبيراً «انجياح العولمة» Making Globalization Work، فقد وجّه أصابع الاتّهام إلى الصندوق الذي يروّج لتحرير التجارة ورفع الدعم، وأشار إلى أنّه في حين تفرض الدول المتقدّمة التعريفات الجمركية وإعانات الدعم، تتخلّى عنها الدول النامية، الأمر الذي يكلّف الدول الفقيرة المليارات لأنّها تستورد أكثر ممّا تُصدّر ويمنح الدول الغنية 70 في المائة من الفوائد التجارية. كما أكّد جوزيف ستيغليتز في مقال له بمشاركة كيفن غالاغر تحت عنوان «أعمال صندوق النقد الدولي غير المكتملة» The IMF›s Unfinished Business، أنّ الصندوق الذي يخضع لضغط كبار المساهمين فيه، وجماعات الضغط المالية، وخبراء الاقتصاد المتعلّقين داخله وخارجه، يُدخل بين حين وآخر بعض المصطلحات التجميلية لمحو وصمة العار التي لحقت به جرّاء الدفاع عن سياسات معينة تراجع عنها فيما بعد، مثل مصطلح «تدابير إدارة تدفّق رأس المال» capital flow management measures الذي أصبح شائع الاستخدام في منشورات الصندوق الذي اعترف بعد إنكار طويل بأنّ تحرير تدفّقات رأس المال ليس الحلّ الأمثل لأغلب بلدان الأسواق الناشئة والنامية، وأنّ ضوابط إدارة تدفّق رأس المال وتدابيره من الممكن أن تكون فعّالة بالفعل في ظلّ ظروف معينة.

عند قراءة كتب ستيغليتز ومقالاته، نجد أنّ انتقاداته للصندوق تتحلّى بالباقة، ولا تتخلّى عن اللطافة مقارنة بحقيقة هذه المؤسّسة غير العادلة التي تستغلّ يأس الدول التي تطرق بابها من أجل انتهاك سيادتها وامتصاص ثرواتها وأصولها الاستراتيجية. خلاصة القول، رغم سهام الانتقادات اللاذعة التي تنهال على صندوق النقد الدولي من كل جانب، لا يزال الخيار الذي تلوذ إليه الكثير من الدول التي تُسيء تخصيص مواردها وتسرف في إنفاق المال العام وتستهتر بثرواتها الطبيعية ولا تقدّر قيمة مواردها البشرية وتتغوّل على شعوبها بدعم من جيوشها، ولا تجد في نهاية المطاف بدائل سوى الامتثال لشروط الصندوق المجحفة التي لا ترحم.

تيك توك يحظى بدعم 170 مليون مشترك في الولايات المتحدة (Getty)

مشروع القانون يطالب الشركة المالكة ببيع التطبيق خلال 180 يوماً

300 ألف وظيفة مهددة

قال شو زي شيو الرئيس التنفيذي لمنصة تيك توك إن مشروع قانون حظر التطبيق يعرض «300 ألف وظيفة» في أميركا للخطر، ويهدد خصوصاً بحرمان «الشركات الصغيرة التي تعتمد على تيك توك» من إيرادات «بمليارات الدولارات». ويعتقد عدد من المسؤولين الأميركيين أن منصة مقاطع الفيديو القصيرة والمسلية تسمح لبكين بالتجسس على المواطنين والتلاعب بهم. ونفت الشركة مراراً أن تكون نقلت معلومات إلى السلطات الصينية، وأكدت أنها سترفض أي طلب محتمل من هذا النوع. وقال زعيم الديمقراطيين في مجلس النواب حكيم جيفريز، إن نص القانون «لا يحظر تيك توك» بل يهدف إلى «حل قضايا الأمن القومي المشروعة وحماية البيانات المتعلقة بعلاقة الحزب الشيوعي الصيني بشبكة اجتماعية». لكن متحدثاً باسم تيك توك قال لفرانس برس إن «هذه العملية نُفّذت سراً والنص قُدّم بشكل عاجل لسبب واحد» هو «حظر» الشبكة. وأضاف «نأمل أن يأخذ مجلس الشيوخ الحقائق في الاعتبار ويستمع إلى ناخبيه ويدرك تأثير (الحظر) على الاقتصاد». وكانت الصين حذرت قبل تصويت مجلس النواب من أن حظر تيك توك من شأنه أن يقوض «ثقة المستثمرين الدوليين» و«سيرتد على المتخذ»، على حد قول متحدث بلوماسي صيني.

انكماش الرهون العقارية يتعمّق في إسرائيل

نصف مواقع البناء مغلقة بسبب النقص الحاد في القوى العاملة (Getty)

يواصل سوق الرهن العقاري في إسرائيل تراجعه الحاد، ما يعكس حجم الأضرار التي لحقت بقطاعي العقارات والمصارف منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يتعمق الانكماش في سوق الرهون العقارية في إسرائيل، وسط تداعيات الحرب على قطاعي العقارات والبنوك وإنفاق الإسرائيليين، حيث تظهر البيانات الرسمية تراجع حجم القروض إلى أدنى مستوياتها في نحو ست سنوات. وكشفت بيانات بنك إسرائيل المركزي أن قيمة قروض الرهن العقاري في فبراير/ شباط الماضي بلغت 5,38 مليارات شيكل (1,49 مليار دولار)، أي أقل من معدلات يناير/ كانون الثاني الماضي، البالغة 5,5 مليارات شيكل. وفي فبراير/ شباط الماضي جرى تمويل ما بين 6 آلاف و7 آلاف شقة، ما يعكس حالة التراجع التي تسيطر على القطاع العقاري.

وتدهورت صناعة العقارات في إسرائيل، بالتزامن مع استمرار الحرب على قطاع غزة، وتراجع عمليات البناء لعدم توفر الأيدي العاملة الفلسطينية، التي كانت تشكل عصب الصناعة (90 ألف عامل)، وارتفاع أسعار الفائدة على الشيكل عند 4,75%، قبل خفضها في يناير/ كانون الثاني الماضي إلى 4,5%. وتظهر بيانات البنك المركزي استمرار سوق الرهون العقارية في التراجع، في ظل تسجيل فبراير/ شباط انخفاضاً بنسبة 2,2% في قيمة القروض العقارية عن الشهر السابق له، الذي سجل بالأساس تدهوراً حاداً على أساس سنوي بلغت نسبته 45%.

وذكرت صحيفة «غلوبس» الإسرائيلية في تقرير، أمس الخميس، أن سوق العقارات لا يزال ضعيفاً، لافتة إلى أن قيمة الصفقات تعكس ركوداً حاداً، وذلك على الرغم من أن القطاع يتعافى تدريجياً من الركود الذي اتسم به خاصة في شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

وتتحوط البنوك الإسرائيلية في تمرير صفقات الرهون العقارية، إذ تعاني من ثقل متأخرات القروض التي لم يسددها أصحابها منذ عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والتي بلغت نحو 36 مليار شيكل (10 مليارات دولار) في ذلك الشهر فقط، حسب البيانات الرسمية التي نشرها البنك المركزي في نوفمبر/ تشرين الثاني.

ووفق دائرة الرقابة على المصارف في البنك المركزي، تأجل سداد حوالي 117 ألف قرض في الجهاز المصرفي، معظمها من قبل الأسر، وبخص أغلبها الرهون العقارية، والائتمان الاستهلاكي، وقروض بطاقات الائتمان، خلال الأسابيع الثلاثة للحرب. ويُعَدّ الزخم الهبوطي في القروض العقارية، انعكاساً مباشراً أيضاً لتراجع النشاط العقاري الذي يواجه صعوبات متفاقمة في ظل شلل البناء، الأمر الذي يضع الكثير من الشركات على حافة الهاوية، ويلقي بتبعات أكبر على توجهات حكومة الاحتلال لإعادة إعمار المناطق التي تضررت من قذائف المقاومة الفلسطينية.

قيمة القروض العقارية هوت 45% على أساس سنوي في يناير

وتدرس وزارة الإسكان مصادرة الأراضي من المقاولين الذين يؤخرون بناء الشقق، وفق تقرير منفصل لصحيفة غلوبس، مشيرة إلى تأخر بناء ما يقرب من 6 آلاف وحدة سكنية، من بينها مئات الشقق في تل أبيب وحيفا. وأشار التقرير إلى أنه جرى إلقاء اللوم في تأخير بناء الوحدات على المطورين العقاريين، وذلك خلال المناقشات الأخيرة التي أجراها وزير البناء والإسكان يتسحاق جولدكنوبف مع ممثلين رفيعي المستوى من الوزارة وسلطة الأراضي. لكن المطورين العقاريين يرجعون الأزمة إلى الحرب التي تسببت في توقف نسبة كبيرة من الأعمال. ويفتقر قطاع البناء والبنية التحتية حالياً إلى نحو 90 ألف عامل، بعد منع الفلسطينيين من العمل في مشروعات البناء المختلفة، بينما تتعثر محاولات استقدام عمالة أجنبية، في ظل استمرار الحرب. كانت جمعية المقاولين والبنائين، قد أعلنت نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، أن ما يقرب من 50% من مواقع البناء في إسرائيل مغلقة، بسبب النقص الحاد في القوى العاملة.

ووفق استطلاع أجراه مكتب الإحصاء المركزي فإن 41% من مواقع البناء في تل أبيب والمناطق الوسطى و58% من المواقع في منطقة القدس أغلقت منذ اندلاع الحرب. بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول 2023، انكمش الاقتصاد الإسرائيلي بنحو 20% على أساس سنوي، مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، أي أكثر من ضعف الانكماش الذي توقعه بنك إسرائيل المركزي. وفي فبراير/ شباط الماضي، خفضت وكالة «موديز» العالمية التصنيف الائتماني لإسرائيل للمرة الأولى على الإطلاق.

الذهب نحو 2500 دولار هذا العام

لندن ـ **العربي الجديد**

توقع بنك «جيه بي مورغان» الأميركي وصول سعر الذهب إلى 2500 دولار للأوقية (الأونصة)، خلال هذا العام، بعدما سجل مستويات قياسية في وقت سابق من مارس/ آذار الجاري، ليحل المعدن النفيس في المركز الأول في قائمة السلع الأساسية لدى البنك. قالت تاتاشا كانيفا، الرئيسة العالمية لأبحاث السلع في البنك، خلال مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ نشرت أمس الخميس: «نعتقد أن سعر 2500 دولار سعر محتمل»، بعدما وصلت أسعار السبائك إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 2195,15 دولارا، يوم الجمعة الماضي، نظراً «لأن السوق تميل إلى الإفراط في رد الفعل». وأضافت كانيفا أنه لكي يتم الوصول إلى هذا السعر المستهدف «نحتاج إلى بيانات تؤكد الاعتدال المستمر في التضخم وأرقام الوظائف، بالإضافة إلى تأكيدات على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يخفض الفائدة بالفعل». من المتوقع على نطاق واسع أن يؤدي تحول بنك الاحتياطي الفيدرالي (المركزي)، الذي طال انتظاره، نحو سياسة نقدية أكثر مرونة إلى تعزيز جاذبية الذهب مقارنة بالأصول ذات العائد مثل السندات. وقال صناع السياسة النقدية إنهم بحاجة لرؤية المزيد من الأدلة على أن التضخم يتجه نحو هدفه البالغ 2% قبل خفض تكاليف الاقتراض. كان رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول قد قال خلال شهادته أمام الكونغرس في وقت سابق من مارس/ آذار إنه سيكون من المناسب على الأرجح البدء في خفض تكاليف الاقتراض «في وقت ما هذا العام»، لكنه أوضح أنهم (البنك المركزي) ليسوا مستعدين بعد. وأضاف أنه لا ينتظر وصول التضخم إلى هدف البنك المركزي لبدء سياسة التيسير النقدي. وفي السياق، قال أكاش دوشي، المحلل لدى «سيتي غروب»، لوكالة بلومبيرغ: «أكد باول أن التخفيضات تحدث في وقت لاحق من هذا العام. مخاطر التشديد النقدي تنخفض». وقبل أسبوع رفع «سيتي غروب» توقعاته لسعر الذهب للأشهر الثلاثة المقبلة إلى 2200 دولار للأوقية، ورفع التوقعات إلى 2300 دولار للأشهر الستة إلى الـ12 المقبلة، وأشار إلى مخاطر الركود في الربع الثاني، والتي يمكن أن تدفع لتفضيل الذهب، «خاصة في ضوء الارتفاعات الأخيرة في أسواق الأسهم والائتمان».

شراء الذهب في الصين زاد 8% العام الماضي

وبخلاف أسعار الفائدة، ساهمت عوامل أخرى في قوة الذهب. وكانت الصناديق الكلية، التي لم تكن نشطة في السوق حتى وقت قريب، بمثابة قوة شراء جديدة. كما أن دور السبائك كأصل ملاذ تلقى دعماً أيضاً جراء التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط واضطرابات الشحن العالمي، والمشاكل الاقتصادية المستمرة في الصين، والانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في نهاية العام الجاري. وكانت جمعية الذهب الصينية قد ذكرت في تقرير لها بنهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، أن مشتريات ثاني أكبر اقتصاد في العالم للذهب زادت بأكثر من 8% في 2023، مدفوعة بزيادة الطلب على المجوهرات والسبائك والعملات، في حين ارتفع الإنتاج بنسبة طفيفة خلال الفترة نفسها. وأظهرت بيانات الجمعية نمو استهلاك المعدن الأصفر في الصين إلى 1,09 ألف طن تقريباً على أساس سنوي في 2023، وزاد استهلاك المجوهرات الذهبية بنسبة 7,97% إلى 708,48 أطنان خلال الفترة نفسها.

الذهب يستفيد من التوترات وتوقعات خفض الفائدة (Getty)

رؤية

صندوق النقد الدولي: 80 عاماً من الاستعمار المالي

سهام عبد الله

في يوليو/ تمّوز 2024، يُتمّ صندوق النقد الدولي 80 عاماً على تأسيسه، وهي فترة ليست بقصيرة قضاها في تجسيد الاستعمار المالي الجديد وتكريس الابتزاز المالي وفرض سياسات التقشّف على الدول المدينة باسم سداد الديون، والتاريخ شاهد على الكوارث التي لا تُغتفر والأضرار التي سبّبتها هذه المؤسّسة التي تمخّض عنها مؤتمر «بريتون وودز»، المعروف رسمياً باسم المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتّحدة، الذي عُقد في عام 1944 بولاية نيوهامشير الأميركية. ولعلّ أحدث تلك الكوارث موافقة صندوق النقد الدولي على منح مصر قروضاً جديدة بقيمة 6,2 مليارات دولار بعد قبولها تعويم الجنيه مقابل الدولار وتخلّيها عن سياسة تثبيت سعر هذا الأخير عند 30,85 جنيهاً. الأمر الذي حبس أنفاس المصريين الذين ينئّون بالفعل تحت وطأة الغلاء المنفلت من كل عقال. وتكرر المشهد مع دول كثيرة حصلت على قروض مؤخراً من الصندوق منها الأردن وباكستان والأرجنتين وسريلانكا، وهناك دول أخرى في الطريق منها تونس.

بعد الحرب العالمية الثانية، انحرفت السياسات في عدد متزايد من دول العالم الثالث عن سياسات القوى الاستعمارية السابقة، الأمر الذي اصطدم بمعارضة شديدة من حكومات الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى التي تسيطر على صندوق النقد الدولي، لذلك قامت تلك القوى العظمى باستخدام الصندوق وتسخير سياساته لتحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية وإحباط كل من يتحدّى هيمنتها. والدليل على التناقض الصارخ الذي يعرّي حقيقة الصندوق، ما نجده من تلقّي الأنظمة المدعومة من القوى الرأسمالية الكبرى قروضاً ومساعدات مالية ميسّرة من الصندوق على الرغم من عدم استيفائها المعايير الرسمية المطلوبة مثل اليونان وأوكرانيا، بينما حُرمت الأنظمة التي يُنظر إليها على أنّها معادية للقوى العظمى من قروض الصندوق بحجّة عدم احترامها للمعايير الاقتصادية التي وضعها مثل لبنان.

بدلاً من إطفاء الأزمات المالية، يُتقن صندوق النقد الدولي فنّ إشعال الأزمات في الدول التي تتقطّع بها السبل وينتهي بها المطاف في طابور طالبي قروضه ومساعداته المالية المقترنة بشروطٍ مجحفة وإصلاحاتٍ هدّامة لا بنّاءة، إذ يصف الصندوق في بادئ الأمر دواءً مالياً يصعب على الدول الفقيرة والمغلوبة على أمرها ابتلاعه نتيجة مرارة مكوّناته المتمثّلة في تحرير سعر صرف العملة مقابل الدولار، التقشّف، إلغاء الدعم الحكومي، فرض المزيد من الضرائب، الخصخصة، التحرير السريع للتجارة، وبعد ظهور أعراض الدواء العمدية لا الجانبية، يشرع الصندوق في تمرير الحزمة الأولى من القروض والمساعدات بأسلوب التقطير، ويجعل فترة المفاوضات مرهونة بانتزاع أكبر قدر من التنازلات، لتجد تلك الدول نفسها بعد ذلك حبيسة دوامة الإدمان على طلب قروض جديدة لخدمة الديون السابقة، فعلى سبيل المثال تنفق أفريقيا الآن على مدفوعات فوائد الديون أربعة أضعاف ما تنفقه على الرعاية الصحية. وباعتباره شكلاً من أشكال الانتقاد العلنيّ الصارخ لسياسات صندوق النقد الدولي، كرّس الاقتصادي الأميركي جوزيف ستيغليتز Joseph E. Stiglitz، الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، كتابه الذي لاقى رواجاً غير مسبوق «العولمة ومنغّصاتها» Globalization and Its Discontents لتوجيه انتقادات لاذعة وحادّة إلى هذه المؤسّسة الدولية التي وردت 340 مرّة في كتابه، وهو عدد كبير إذا ما قارناه بالـ 64 مرّة التي ذُكرت فيها كلمة العولمة التي تمثّل الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب. فقد أفادت مجلة «الإيكونوميست» البريطانية، بأسلوب ساخر وتهكّمي، في مراجعتها لهذا الكتاب أنّ العنوان الأكثر دقّة له هو «صندوق النقد الدولي وسخطي» في إشارة إلى سخط ستيغليتز من الصندوق.

وفور صدور الكتاب، نظّم صندوق النقد الدولي ندوة تحت عنوان «ستيغليتز، صندوق النقد الدولي والعولمة» Stiglitz, the IMF and Globalization قدّمها توماس داوسون، مدير إدارة العلاقات الخارجية في الصندوق، والذي ردَّ بدوره الصاع صاعين إلى ستيغليتز، واصفاً الحقائق التي وردت في كتابه بالبغيضة والكاذبة. كما استهجن داوسون الذي تحدّث بلسان الصندوق انتقال ستيغليتز من كونه كبير الاقتصاديين في البنك الدولي إلى كبير منتقدي صندوق النقد الدولي وتهكّم كثيراً على تحسُّن مهاراته باعتباره صانع سياسات بعد فوات الأوان. في إشارة منه إلى عدم اكتراث المؤسّسات الدولية ولا سيّما الصندوق بآرائه وتوصياته، لم يرتدع ستيغليتز عن انتقاد الصندوق. لكنّه خفّف الجرعة قليلاً في كتابه الذي نال استحساناً كبيراً «انجياح العولمة» Making Globalization Work، فقد وجّه أصابع الاتّهام إلى الصندوق الذي يروّج لتحرير التجارة ورفع الدعم، وأشار إلى أنّه في حين تفرض الدول المتقدّمة التعريفات الجمركية وإعانات الدعم، تتخلّى عنها الدول النامية، الأمر الذي يكلّف الدول الفقيرة المليارات لأنّها تستورد أكثر ممّا تُصدّر ويمنح الدول الغنية 70 في المائة من الفوائد التجارية. كما أكّد جوزيف ستيغليتز في مقال له بمشاركة كيفن غالاغر تحت عنوان «أعمال صندوق النقد الدولي غير المكتملة» The IMF›s Unfinished Business، أنّ الصندوق الذي يخضع لضغط كبار المساهمين فيه، وجماعات الضغط المالية، وخبراء الاقتصاد المتعلّقين داخله وخارجه، يُدخل بين حين وآخر بعض المصطلحات التجميلية لمحو وصمة العار التي لحقت به جرّاء الدفاع عن سياسات معينة تراجع عنها فيما بعد، مثل مصطلح «تدابير إدارة تدفّق رأس المال» capital flow management measures الذي أصبح شائع الاستخدام في منشورات الصندوق الذي اعترف بعد إنكار طويل بأنّ تحرير تدفّقات رأس المال ليس الحلّ الأمثل لأغلب بلدان الأسواق الناشئة والنامية، وأنّ ضوابط إدارة تدفّق رأس المال وتدابيره من الممكن أن تكون فعّالة بالفعل في ظلّ ظروف معينة.

عند قراءة كتب ستيغليتز ومقالاته، نجد أنّ انتقاداته للصندوق تتحلّى بالباقة، ولا تتخلّى عن اللطافة مقارنة بحقيقة هذه المؤسّسة غير العادلة التي تستغلّ يأس الدول التي تطرق بابها من أجل انتهاك سيادتها وامتصاص ثرواتها وأصولها الاستراتيجية. خلاصة القول، رغم سهام الانتقادات اللاذعة التي تنهال على صندوق النقد الدولي من كل جانب، لا يزال الخيار الذي تلوذ إليه الكثير من الدول التي تُسيء تخصيص مواردها وتسرف في إنفاق المال العام وتستهتر بثرواتها الطبيعية ولا تقدّر قيمة مواردها البشرية وتتغوّل على شعوبها بدعم من جيوشها، ولا تجد في نهاية المطاف بدائل سوى الامتثال لشروط الصندوق المجحفة التي لا ترحم.